السنيورة: الحكومة اللبنانية ستواصل الاصلاحات الاقتصادية لكنها منفتحة على الافكار الاخرى والبدائل

بيروت ـ من ليلى البسام ولين نويهض:

اكد رئيس وزراء لبنان امس الخميس عدم تراجع حكومته عن مبدأ الاصلاح لكنه عبر عن انفتاحه على مختلف الملاحظات والافكار والبدائل للخطة الاصلاحية التي طرحتها الحكومة للنقاش وتسببت بانشقاق بين اللبنانيين.

وقال السنيورة امام المنتدى الاقتصادي العربي الذي ينعقد في بيروت «لن نتراجع عن مبدأ الاصلاح امام اية ممانعة او عقبة في وجه التغيير الذي نراه ضروريا من اجل تحسين المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية كافة».

غير انه استدرك بقوله «نحن في الحكومة شديدو الانفتاح على مختلف الملاحظات والافكار التي تأتينا وخصوصا تلك التي قد تغني هذا البرنامج وتطوره او قد تقدم بدائل لبعض او كل هذا البرنامج لان هاجسنا وهمنا هو المصلحة العامة لجميع المواطنين ولاسيما فيما يتعلق بالشباب وتلاؤمهم مع المستقبل».

وقال السنيورة ان شركة الكهرباء المملوكة للدولة تخسر وحدها 800 مليون دولار سنويا فيما تدفع خزانة الدولة الفاتورة وسط ارتفاع أسعار النفط.

وأعدت الحكومة خطة تشمل مجموعة من الاصلاحات المطلوبة بشدة لعرضها على مقرضين محتملين في مؤتمر للمانحين. غير ان الخطة، التي تتضمن زيادة ضريبة القيمة المضافة وخصخصة بعض القطاعات مثل شبكتي الهواتف المحمولة اللتين تديرهما حاليا شركتان مقابل رسوم وشركة الطاقة، قوبلت باستياء من جانب المعارضة والنقابات العمالية الذين ساروا يوم الاربعاء في تظاهرة ضمت عشرات الآلاف مطالبين بسحبها.

وتسببت المشاحنات السياسية بين زعماء البلاد في تأجيل عقد مؤتمر المانحين الذي كان من المقرر عقده في أواخر عام 2005 في بيروت بهدف تخفيض دين عام تراكم اغلبه اثناء الحرب الاهلية بين عامي 1975 و1990 والذي قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يوم الاربعاء انه بلغ 38 مليارا و500 مليون دولار. ومن المتوقع الآن عقده في وقت لاحق هذا العام.

وكانت الحكومة قد رضخت للمطلب الرئيسي للهيئات النقابية وسحبت خططا مبدئية لاعتماد تعاقدات وظيفية قصيرة الامد لوظائف القطاع العام، وهو ما كان سيؤدي لتقليص عدد الوظائف الحكومية المضمونة مدى الحياة وسط ارتفاع معدلات البطالة في البلاد.

لكن قادة النقابات قرروا المضي قدما في التظاهرة مشتكين بان حزمة الاصلاحات ستضر بالطبقة العاملة من خلال سلسلة من الزيادات الضريبية.

وقال السنيورة «ان الذي يسمع ويشاهد ما يدور على الارض اللبنانية هذه الايام يظن ان الاصلاح لا حظوظ له وان البلد مايزال يدار كما كان عليه الامر سابقا. نحن مصممون على عدم العودة الى الوراء وعلى تحقيق الاصلاح بالحوار وبالتعاون وبالسياسة وليس بالتسييس».

وقال السنيورة «اية عملية اصلاح يجب ان يتوافق عليها الجميع. الحكومة تعمل على اشراك جميع المعنيين في اقرار هذا البرنامج وهكذا جرى طرحه للنقاش... من اجل التوصل الى اجماع حوله بعيدا عن المزايدات والتسييس والتشويه والدس لجهة افتعال مسائل لم تطرح او لم يجر تبنيها اساسا في هذا البرنامج».

وتأمل الحكومة برئاسة وزير المال السابق في عرض برنامج اصلاح على مقرضين محتملين خلال مؤتمر للدول المانحة كان من المقرر انعقاده في بيروت هذا العام. وقال «لا بد من مكافحة الفساد الهدر والعمل على زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية لتمكين اسواقنا ومنتجاتنا من التنافس».

وزير المالية: الوقت ينفد بسرعة امام الاصلاح

من جهته قال قال وزير المالية اللبناني جهاد أزعور على هامش المنتدى ان بلاده ليس أمامها سوي بضعة أشهر لكي تتغلب على خلافات سياسية تهدد بتقويض برنامج اصلاح اقتصادي يهدف الى الفوز باعفاء دولي من الديون.

وأضاف «لكن يتعين على الناس أن تفهم أيضا لاسيما القادة السياسيين أنه ليس بمقدورهم استخدام الوقت لاجل غير مسمي لان الوقت مكلف جدا في الاقتصاد والفرصة المتاحة لنا اليوم قد لا تستمر لاكثر من بضعه أشهر».

ويطالب الساسة المؤيدون لسورية أن تسقط الحكومة خططا لادخال عقود أقصر أجلا لوظائف القطاع العام مما قد يخفض عدد الوظائف الحكومية «الدائمة» وسط بطالة مرتفعة.

لكن أزعور قال انه لا يوجد بند بهذا المعنى في برنامج الاصلاح أساسا وأن الحكومة منفتحة لاي اقتراحات حول كيفيه تحسين الاقتصاد.

وقال الوزير «هذا البرنامج يلقى بالفعل دعما قويا من الخبراء والمجتمع الدولي. انهم يعتبرونه البرنامج الصحيح». وأضاف «نطلب ممن يرون أن لديهم بعض الاضافات أن يقدموها لنا. سنحاول تحسين بعض التفاصيل...يمكننا أن نكون مرنين للغاية بشأن التدابير لكن ليس فيما يتعلق بالاهداف. أهدافنا هي زيادة النمو وتحسين الاوضاع الاجتماعية وتقليل المخاطر في الاقتصاد الكلي. لكننا منفتحون تماما».

ويعد عبء الدين العام للبنان من أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ تقريبا مثلي الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.

وغرقت محاولات متكررة لكبح الدين العام البالغ 38,5 مليار دولار تراكمت أكثرها بعد الحرب الاهلية بين عامي 1975 و1990 في النزاعات السياسية ولم تر النور.

وحصل لبنان على حوالى أربعة مليارات دولار من القروض الميسرة في قمة لتقديم القروض والمساعدات عقدت في باريس عام 2002، لكن الانقسامات عرقلت اصلاحات أساسية وعد المقرضون الدوليون بها آنذاك.

وقال أزعور «الامر في أيدينا الان كلبنانيين. المجتمع الدولي يقول نعم للبنان... يمد يد المساعدة».

ومضى قائلا «الان يتعين علينا كلبنانيين أن نبتعد عن مهاتراتنا السياسية لاغتنام هذه الفرصة».

محافظ المركزي يتوقع نموا بين 4 و5 بالمئة

وقال رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي امام المنتدى ان اقتصاد لبنان يتوقع ان ينمو في العام الحالي بين 4 في المئة و5 في المئة ارتفاعا من نحو 1 في المئة قبل عام.

ويقول مصرفيون ان اغتيال رئيس الوزراء السابق والمليارديرر رفيق الحريري في شباط (فبراير) عام 2005 قد هز الاقتصاد مما أثار عمليات هروب لرؤوس أموال بلغت قيمتها نحو ملياري دولار. لكن الاموال عادت الى التدفق على البلاد مرة اخرى مع اهتمام مستثمري الخليج العربي بالقطاع العقاري على وجه الخصوص.

وقال سلامة امام المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت «الاوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان ايجابية. فنسب النمو المتوقع في 2006 ما بين 4 و5 بالمئة».

وقال سلامة ان الاصلاحات الاقتصادية المقررة من خلال الخصخصة وتوسيع حجم الاقتصاد ستساعد في تقييد الدين العام.

وتوقع المحافظ ان يرتفع معدل التضخم في عام 2006 الى نحو اربعة بالمئة من نحو اثنين بالمئة قبل عام وتوقع ان تستقر أسعار الفائدة على أذون الخزانة داخل نطاق بين ستة وثمانية بالمئة.

وأضاف سلامة «المؤشرات للاسواق ايجابية...يعتبر مصرف لبنان ان البنية المطلوبة للاستثمار والاستهلاك متوفرة في لبنان. ضرورة اجراء اصلاحات بنوية من اجل تمكين لبنان من المحافظة باستمرار على الاستقرار في الاسعار وتحفيز النمو الاقتصادي».

وتابع سلامة أن صندوق النقد الدولي راض عن اجراءات البنك المركزي للابقاء على سعر صرف الليرة داخل نطاق ضيق بين 1501 و1514 أمام الدولار.

وقال سلامة ان المصرف المركزي استطاع في ظل حيازته لاحتياطيات نقد اجنبي يزيد اجماليها على 12 مليار دولار الدفاع عن الليرة في اوقات الازمات كما ظهر خلال قدرته على تجاوز مقتل الحريري وما تبعه من قلاقل سياسية.

وقال سلامة ان من المؤشرات الايجابية كذلك قرار محكمة في نيويورك الغاء حكم سابق أصدرته محكمة اتحادية أمريكية في نيسان (ابريل) الماضي بتجميد نحو 163 مليون دولار من أصول البنك المركزي بناء على طلب شركة لبنانية للهاتف المحمول في اطار نزاع مالي مع الحكومة.

وأبلغ رويترز «قضت المحكمة في نيويورك بأن البنك المركزي يتمتع بحصانة ضد مثل هذا الاجراء».

وكان الحكم الصادر في نيسان لصالح شركة ليبانسل قد دفع وزارة المالية اللبنانية الى الغاء اصدار سندات أجنبية جديدة تبلغ قيمتها نحو مليار دولار. وأعادت الوزارة اصدار السندات عن طريق اربعة بنوك محلية.

مصر تتجه للخصخصة بالبيع لمستثمرين استراتيجيين بدل اصدار اسهم

■ بيروت ـ رويترز: قال محمود محيي الدين وزير الاستثمار المصري امس الخميس ان الحكومة المصرية تتحول عن استخدام ادراجات الاسهم في البورصة في جهودها للخصخصة نظرا لتراجع أسعار الاسهم في الشرق الاوسط.

وقال محيي الدين في مقابلة مع محطة تلفزيون «العربية» ومقرها دبي ان مصر ستتجه بدلا من ذلك الى البحث عن مستثمرين رئيسيين لبعض الشركات الكبرى على جدول أعمال الحكومة للخصخصة.

وقال ان الحكومة تتجه الان الى البيع للقطاع الخاص مباشرة بدلا من اللجوء للاصدارات العامة الاولية في أسواق الاسهم. وأضاف أن هناك ميلا تجاه المستثمرين الرئيسيين والصناديق والمؤسسات المالية على حساب أسواق الاسهم الى أن تسترد عافيتها.

ومتحدثا على هامش المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت أشار محيي الدين الى أن الظروف تغيرت عنها عندما كان بمقدور الحكومة أن تتوقع لطرح عام أولي أن يتجاوز الاكتتاب فيه الكمية المعروضة عدة مرات وهو ما كان عليه الحال خلال معظم عام 2005.

وتأجل طرح عام أولي في الآونة الاخيرة لحصة سبعة بالمئة في شركة مصر للالومنيوم في آذار (مارس) لان الطلب كان ضعيفا.

وبلغ مؤشر هيرميس القياسي للاسهم المصرية ذروته في شباط (فبراير) ثم تراجع 22 في المئة منذئذ. ودفعت خسائر أشد في أسواق الخليج السوق المصرية للتراجع بسبب خروج تدفقات ضخمة لاموال الاستثمارات الخليجية.

وفي مقابلة مع رويترز قال محيي الدين ان مصر جمعت 14,3 مليار جنيه مصري (2,5 مليار دولار(من الخصخصة في الاشهر التسعة الاولى من السنة المالية وقد ترفع ذلك الرقم في الاسابيع المقبلة.

وقال «هذا أفضل من توقعاتنا... يقارب ثلاث أمثال حصيلة العام الماضي وقد يزيد في الاسابيع المقبلة ارتباطا ببعض الصفقات الاخرى».

وكانت حصيلة مصر من عمليات الخصخصة العام الماضي بلغت 5,6 مليار جنيه.

ومحيي الدين واحد من مجموعة أساسية من الوزراء المؤيدين للاصلاح الاقتصادي في الحكومة المصرية الحالية التي تشكلت في منتصف عام 2004، وأعادت وزارته اطلاق برنامج للخصخصة في اطار تدابير لتحرير الاقتصاد.

وقبل تشكيل الحكومة الجديدة كان برنامج الخصخصة المصري قد تباطأ حتى كاد يتوقف تماما. ولكن في غضون 18 شهرا منذ تشكيلها جمعت الحكومة أكثر من 16,5 مليار جنيه عن طريق بيع شركات أو حصص مملوكة للدولة.

وقال الوزير المصري ان هناك طلبا جيدا من المستثمرين على بنك الاسكندرية المملوك للدولة والذي يجري الاعداد لخصخصته.

وقال ان البنك المركزي المصري سيصدر بيانا بشأن عملية البيع الاسبوع المقبل لكنه امتنع عن ذكر مزيد من التفاصيل.

ودعت الحكومة المصرية المستثمرين الراغبين بشراء حصة نسبتها 75 الى 85 في المئة في بنك الاسكندرية الى تقديم عروضهم. وكان الموعد النهائي لتلقي العروض 28 من نيسان (ابريل).

وقال ئي.اف.جي يوروبانك، ثالث أكبر بنك يوناني من حيث حجم الاصول، امس انه يتطلع للحصول على حصة في البنك المصري في اطار خططه للتوسع في دول أخرى.

وأخبر محيي الدين قناة «العربية» أن ثلاث عمليات خصخصة هي بنك الاسكندرية وشركة الدلتا للسكر وشركة سيد للصناعات الدوائية تتوقف على العثور على مستثمر رئيسي.

الاحتياطات المقدرة للذهب بصحراء مصر الشرقية تصل لأربعة مليار دولار

■ القاهرة ـ يو بي أي: أعلنت الحكومة المصرية امس الخميس أن احتياطيات الذهب الذي تم اكتشافها حتى الآن في منطقة السكري في صحراء مصر الشرقية تقدر بنحو ستة ملايين أوقية بقيمة تقديرية تصل إلى أربعة مليارات دولار أميركي.

وقال وزير البترول والثروة المعدنية المصري سامح فهمي في تصريحات له إن مصر تعتزم إنتاج أول سبيكة ذهبية العام المقبل بعد تحقيق أول كشف تجاري للذهب.

وأضاف فهمي إن شركة أسترالية لمناجم الذهب نجحت فى تحقيق الكشف في منطقة السكري وتوقعت انتاج 200 ألف أوقية في السنة الأولى تزداد إلى 600 ألف أوقية سنوياً.

وتابع أن التكلفة الرأسمالية للمشروع الذي استئناف العمل به بعد توقف دام خمس سنوات بلغت حوالي 150 مليون دولار، فيما يستوعب المشروع نحو أربعة آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وكانت الحكومة المصرية وقعت في حزيران (يونيو) عام 2004 اتفاقية للبحث والتنقيب واستغلال الذهب والنحاس في صحراء مصر الشرقية مع شركة نوبيا ريسورسيز المملوكة لمؤسسة غبسلاند الاسترالية.

وتنص الاتفاقية على التنقيب في مساحة 16 كيومتراً مربعاً ولمدة أربعة سنوات على ألا تتجاوز فترة استغلال المناجم مدة 30 سنة، يمكن تجديدها لفترة أخرى مساوية.

وتشير الاتفاقية إلى أنه مع بداية الانتاج التجاري يحق للحكومة المصرية تقاضي نسبة 5 % من عائد المبيعات مقابل حق الاكتشاف والدراسات السابقة، على أن يتم اقتسام صافي الربح بالتساوي بين الجانبين المصري والاسترالي.

وقال فهمي إن الشركة الاسترالية قامت حتى الآن بحفر نحو 525 بئراً عميقة حتى 1000 متر بمجموع أطوال يبلغ 50 ألف متر لتأكيد الاحتياطيات وتقييمها فى باقي قطاعات جبل السكري.

وأعرب إقتصاديون مصريون عن تخوفهم من خطط طموحة تقوم بها الحكومة المصرية في السنوات الماضية للتنقيب على البترول والغاز الطبيعي والثروات المعدنية وقالوا إنها سوف تستنزف مخزون البلاد من المعادن قريبا.

نادي باريس يقبل عرض الجزائر سداد 8 مليارات دولار من ديونها قبل موعدها

■ باريس ـ الجزائر ـ رويترز ـ يو بي أي: قال نادي باريس للدول الدائنة امس الخميس انه توصل الى اتفاق مع الجزائر يسمح لها بسداد ما يصل الى ثمانية مليارات دولار من ديونها مقدما.

وقال نادي باريس في بيان بعد اجتماع لبحث عرض الجزائر «يعكس هذا العرض الانتعاش المالي القوي للجزائر في السنوات الاخيرة».

وقال نادي باريس ان جميع الاعضاء قبلوا عرض الجزائر السداد المقدم للديون بالقيمة الاصلية وان هذا سيتم على اساس طوعي خلال الفترة بين 31 ايار (مايو) و30 تشرين الثاني (نوفمبر) بعد الانتهاء من اتفاقات التنفيذ الثنائية.

وتعزز النمو الاقتصادي بالارتفاع القياسي لاسعار النفط والغاز وهما من الصادرات الرئيسي للجزائر التي حققت معدل نمو لاجمالي الناتج المحلي بلغ 5,1 بالمئة في عام 2005. وارتفع النمو بمعدل متوسط بلغ خمسة بالمئة خلال الفترة بين عامي 2000 و2004.

وقال كوسيلا ماميس الاقتصادي المختص بشؤون افريقيا والشرق الاوسط في بنك كاليون في باريس «منذ عام 2000 .. هذه دولة تصدر النفط والاهم الغاز وتستفيد من ارتفاع الاسعار. ونتيجة لذلك كانت احتياطيات العملات الاجنبية تبلغ نحو اربعة مليارات دولار في عام 1998 وهي الان تزيد على 60 مليارا».

وقامت الجزائر باعادة هيكلة ديونها الثنائية في عامي 1994 و1995، واصدرت سندات أجنبية في عام 192. لكن هذه الاخيرة تفتقر للسيولة بدرجة كبيرة ولا يجري تداولها. ويحل أجل هذه السندات في أيلول (سبتمبر) عام 2006.

وقال ماميس ان الهدف وراء تحرك الجزائر هو تحسين صورتها أمام المستثمرين الدوليين على أمل الحصول على تصنيف ائتماني جيد.

واضاف «بمجرد ان تحصل الجزائر على التصنيف .. ستعود بالتأكيد للاستدانة من السوق لكنها هذه المرة ستلجأ للسوق الدولية وليس لديون ثنائية عبر نادي باريس».

وبلغت ايرادات النفط في الجزائر عضو أوبك 45,49 مليار دولار في عام 2005 ارتفاعا من نحو 31,55 مليار دولار في عام 2004 و23,99 مليار دولار في عام 2003.

وتراجع معدل التضخم الى 1,6 في المئة في 2005 مقارنة مع 3,6 في المئة 2004 و2,6 في المئة في 2003.

وبدأت الحكومة خطة خمسية حجمها 80 مليار دولار لدعم النمو الاقتصادي وتحسين البنية الاساسية وتوفير فرص عمل. والخطة مدعومة باحتياطيات أجنبية تتجاوز 60 مليار دولار.

من جهته أعلن وزير المالية الجزائري مراد مدلسي امس أن بلاده ستبدأ في سداد 7,9 مليار دولار أميركي من ديونها المستحقة لنادي باريس خلال الأشهر الستة المقبلة، وهو رقم يمثل نحو 50 % من ديونها الإجمالية البالغة 15,6 مليار دولار.

وسبق للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ان اعلن ان بلاده اتخذت قراراً استراتيجياً يقضي بعدم الإستدانة من الخارج مجدداً. وقد توقفت الجزائر من الإقتراض من الخارج قبل العام 2005.

وينص اتفاق التسديد المبكر الذي وقعه الوفد الجزائري على التوقيع على اتفاقات ثنائية مع كل بلد عضو في نادي باريس (19 عضوا) لسداد الديون مع كل بلد على حدة.

وتم امس التوقيع مع الجانب الفرنسي على أول هذه الإتفاقات الثنائية.

وتعتبر فرنسا أهم دائن للجزائر بمبلغ يصل إلى 3 مليارات يورو، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وإسبانيا وإيطاليا واليابان وكندا وبلجيكا وألمانيا.

الامارات «لن ترضخ» للضغوط الامريكية لفتح قطاع الاتصالات امام المنافسة الاجنبية

■ دبي ـ اف ب: اعلن وزير اماراتي امس الخميس ان بلاده لن تفتح قطاع الاتصالات لديها امام الاستثمارات الاجنبية قبل العام 2010 بالرغم من الضغوط الامريكية في اطار مفاوضات اتفاقية التبادل الحر بين واشنطن وابوظبي.

وقال وزير تطوير القطاع الحكومية الاماراتي سلطان المنصوري ان الامارات لن تسمح للاستثمارات الاجنبية بدخول قطاع الاتصالات قبل العام 2010.

واكد الوزير الاماراتي ان «دخول الشركات الاجنبية الى القطاع تعد واحدة من نقاط الخلاف الرئيسية في مفاوضات» اتفاقية التبادل الحر بين الامارات والولايات المتحدة، والتي اختتمت دورة جديدة منها الاربعاء في ابوظبي.

وفي تصريحات نقلتها صحيفة «الامارات اليوم» قال المنصوري «لن نتنازل عن حق من حقوقنا (..) لا بد ان نعطي الشركات الحالية الفرصة قبل دخول مشغلين (اتصالات) جدد». ولدى شركة اتصالات الاماراتية الحق الحصري بتشغيل الهواتف الثابتة والجوالة اضافة الى توزيع خدمات الانترنت، الا ان الحكومة الاماراتية اعلنت العام الماضي عن الترخيص لشركة اتصالات جديدة تملك الحكومة نصفها.

وكانت دورة خامسة من المفاوضات الامريكية الامارتية التي اطلقت في اذار (مارس) 2005 بهدف التوصل الى اتفاقية للتبادل الحر بين البلدين، عقدت الثلاثاء والاربعاء في ابوظبي.

ومن شأن هذه الاتفاقية في حال اقرارها ان تزيل العوائق الجمركية بين البلدين وان تعزز التبادل بينهما.

كما تواجه الامارات ضغوطا امريكية تحثها على ادخال اصلاحات في قوانينها التي ترعى حقوق العمال، خاصة في اعقاب تحركات احتجاجية قام بها عمال بناء آسيويون تنديدا بسوء ظروف معيشتهم.

وكانت اتفاقيتا التبادل الحر بين الولايات المتحدة من جهة، والبحرين وسلطنة عمان من جهة اخرى، تضمنتا فصولا مهمة حول حقوق العمال.

وانشاء النقابات ممنوع في الامارات، كما لا تشير القوانين الاماراتية الى ضرورة تحديد اي حد ادنى لاجور العمال الاجانب.

الرئيس البوليفي: لا تعويضات لشركات الطاقة اذا كانت قد استردت استثماراتها

■ فيينا ـ رويترز: قال رئيس بوليفيا الجديد ايفو موراليس امس الخميس ان الشركات المتضررة من قرار بلاده تأميم قطاع الطاقة لا يحق لها الحصول على تعويضات اذا كانت قد استردت استثماراتها.

ورفض موراليس أيضا مقترحات بأنه كان يتعين عليه مشاورة المستثمرين او حكومات البلدان المجاورة قبل اعلان تأميم قطاعي النفط والغاز في بوليفيا في الاول من ايار (مايو).

وقال للصحافيين قبل قمة لزعماء من أمريكا اللاتينية وأوروبا في فيينا «لا يوجد ما يستوجب أن أسأل وأطلب المشورة بشأن سياسات سيادية للدولة».

وقال موراليس الذي وصل الى سدة الحكم على أساس وعود باستخدام ثروات بوليفيا الطبيعية لتخفيف حدة الفقر في البلد الواقع في منطقة جبال الانديز ان الشركات الاجنبية يحق لها استرداد استثماراتها وتحقيق أرباح عنها ولكن ليس ملكية المشروعات.

وقال موراليس «ليس هناك سبب يدعو للتفكير في تعويضات. لو كنا صادرنا أصولا أو تكنولوجيا لتعين علينا التعويض لكننا في هذه الحالة لا نصادر». وقال أيضا في مؤتمر صحافي ان شركة بتروبراس البرازيلية أكبر مستثمر أجنبي في بوليفيا كانت تعمل بصورة «غير قانونية» و«غير دستورية» في البلاد.

وكانت شركة النفط الحكومية المملوكة للحكومة البوليفية قد قالت الاربعاء ان بوليفيا ستعوض شركة بتروبراس المملوكة للحكومة البرازيلية عن فقد حصتها في مصفاتين نفطيتين بمقتضى قرار التأميم الذي أصدرته الحكومة مؤخرا.

وقال جورج الفارادو رئيس شركة النفط البوليفية ان شركته تفضل تعويض بتروبراس بمنتجات مثل الغاز الطبيعي.

واضاف قائلا للصحافيين قبيل اجتماع مع وزير الطاقة البرازيلي سيلاس روندیو ورئيس بتروبراس خوسيه سيرجيو جابريلي في فندق في لاباز «فيما يتعلق بمصافي التكرير فمن الطبيعي ان التعويض ضروري لان التأميم ليس مصادرة».

ليبيا تعتزم اجتذاب السائحين بشمسها وشواطئها ولمسة من الغموض

طرابلس ـ من احمد سيف ووليام ماكلين:

يميل معظم السائحين الراغبين في زيارة شمال افريقيا الى التفكير أولا في المدن الاثرية الساحرة في المغرب او شواطئ تونس المشمسة.. وهذا بالطبع بعد ان يكونوا قد اكتفوا من مصر وعجائبها الاثرية. لكن ان يفكروا في ليبيا فهذا امر مستبعد. فهذا البلد لا يزال مرتبطا في نظر الكثيرين بتحدي الغرب والصراعات الدولية فيما يتصل بالارهاب.

لكن ليبيا المطلة على ساحل البحر المتوسط ورابع اكبر دولة في افريقيا من حيث المساحة تتوقع نموا مطردا في قطاع السياحة مع عودة الدفء للسريان في علاقات الغرب مع الزعيم معمر القذافي بعد اعوام من العزلة.

ويقول السائحون المتمرسون ان افضل وقت لزيارة الاماكن المثيرة هو قبل ان تصبح معروفة للجميع. وعبرت كورينا وهي فرنسية عن سعادتها لانها سبقت الحشود في المجيء لليبيا. وقالت فيما كانت تنظر باعجاب لاحد التماثيل الرومانية في متحف السرايا الحمراء بطرابلس «من الجميل المجيء هنا الان».

ويعد متحف السرايا الحمراء درة من تراث يعد مجهولا بالنسبة للسائحين الاوروبيين بنفس قدر معرفتهم لمصر.

واضافت «الناس (في اوروبا) يعتقدون ان هذا البلد منغلق تماما لكنه الان مفتوح لكل الناس».

واذا لم تستهوك الاثار الرومانية واليونانية فهناك المناطق الصحراوية التي ترجع الى فترة ما قبل التاريخ الى جانب مواقع الغطس على طول ساحل ليبيا البكر البالغ طوله الفين من الكيلومترات.

وقال راجيف سينغ مولاريس أحد من ساهموا في وضع تقرير عن الاقتصاد الليبي لصالح مستشاري مجموعة مونيتور ومؤسسة كيمبردج لابحاث الطاقة «اذا استطاعت ليبيا تنظيم نفسها فانها قد تتفوق في مجال السياحة العالمية».

واضاف «ليبيا لديها مقومات متميزة ولا أعني بهذا الآثار الرومانية والاغريقية فحسب بل ايضا الشاطيء والصحراء».

وبدأ قطاع السياحة ينتعش بفضل السياسة. فقد استطاعت ليبيا عام 2003 ان تكسر طوق العزلة الدولية الذي فرض عليها لاكثر من عقد عندما تحملت المسؤولية وبدأت تدفع تعويضات لضحايا تفجيرات طائرات فوق اسكتلندا والنيجر عامي 1988 و1989. لكن التغير لن يحدث بسرعة. فالاقتصاد المبني على النمط السوفييتي يتسم بالبيروقراطية الشديدة والبنوك العتيقة الى جانب ضعف القطاع الخاص والتردد ازاء اصدار تأشيرات دخول بسرعة.

وذكر تقرير مجموعة مونيتور ومؤسسة كمبريدج أن ليبيا التي تعتمد اساسا على النفط يزورها نحو 300 الف سائح فقط سنويا أي ما يعادل 0,5 في المئة من العدد الاجمالي للسائحين الذين يزورون دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

ويعد هذا رقما متواضعا بالمقارنة مع المغرب وتونس اللتين يزورهما قرابة ستة ملايين شخص سنويا.

وقد يستغرق الامر اجيالا قبل أن تتمكن ليبيا من منافسة دولة لها باع طويل في مجال السياحة الدولية مثل مصر التي يزورها 8,5 مليون زائر سنويا. لكن الاحتمال قائم.

واظهرت ليبيا نزرا يسيرا مما قد تقدر على فعله في آذار (مارس) عندما استقبلت سبعة آلاف شخص معظمهم من السائحين الاجانب من 53 دولة لمشاهدة كسوف الشمس.

وكانت ليبيا تريد بذلك اثارة اهتمام الزوار بها وتأمل ان تكون العزلة والعقوبات التي فرضت عليها قرابة عقدين بسبب المزاعم عن دعمها للارهاب قد ساهمت في اضفاء لمسة من الغموض عليها.

كما تأمل ليبيا ان تساعد السياحة على التعامل مع مشكلة البطالة التي وصلت الى 30 في المئة وفقا للتقديرات غير الرسمية.

ووفقا للسلطات الليبية تعتزم طرابلس بناء سلسلة من المجمعات السياحية على السواحل بعد ان حصلت على تعهدات بالاستثمار بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار في عام 2005 وحده. لكن الكثير يشكون في ان البيروقراطية قد تثير مخاوف المستثمرين. وقال سينغ مولاريس «المشكلة الاساسية التي تعاني منها ليبيا اليوم هي انجاز الامور.. لابد ان ينصب التركيز على ذلك فيما يتعلق بتحديث الاقتصاد».

«يتعين أن ينصب ذلك على الاصلاح الاداري..والتعليمي..واصلاح السياسة النقدية واصلاح النظام المصرفي.فهذه هي الاساسيات الضرورية».

ارتفاع سيولة البنوك الاسلامية يعوق قيام سوق للسندات

■ المنامة ـ رويترز: قال مشاركون في مؤتمر عن التمويل الاسلامي هذا الاسبوع ان ارتفاع السيولة المتاحة لدى البنوك الاسلامية يعوق قيام سوق ثانوية للسندات الاسلامية.

ولا تكاد توجد سوق ثانوية للسندات الاسلامية الامر الذي يضعف الفرص الاستثمارية المتاحة للسيولة المتزايدة في منطقة الخليج المصدرة للنفط.

ويقدر ان سوق السندات الاسلامية او ما يطلق عليه الصكوك تبلغ قيمتها نحو 17 مليار دولار مقارنة مع اجمالي 400 مليار دولار هي قيمة الموجودات في صناعة التمويل الاسلامي.

وتعمل أنشطة التمويل الاسلامية وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية. ويمتنع المسلمون الملتزمون بأحكام دينهم عن شراء الاوعية الاستثمارية التي تدفع فائدة أو تجني أرباحا من الخمور أو لحم الخنزير أو المقامرة.

وقال المشاركون انه مع وجود سيولة قصيرة الاجل تقدر قيمتها بنحو 80 مليار دولار فان البنوك الاسلامية ليست في حاجة تذكر الى بيع سندات وتحتفظ بمعظمها حتى مواعيد استحقاقها الامر الذي عرقل تطوير سوق ثانوية رائجة. وقال احمد عباس المدير التنفيذي لمركز ادارة السيولة ومقره البحرين «لدينا اختلال كبير اذ يوجد كثير من المشترين ولكن لا يوجد بائعون».

وألقى فؤاد الحمود من مركز تبادل الصكوك اللوم على المعروض من النقود الذي وصل الى تريليون دولار في بلدان الخليج العربية الامر الذي حد من الحاجة الى الاقتراض وعلى سعي البنوك الاسلامية الى اكتساب مزيد من الموجودات في ظل الندرة في تداول السندات. وقال «لا يوجد التزام بموجودات ذات نوعية جيدة ولا يوجد صناع سوق ملتزمون وليس هناك تطوير لمنتجات استثمارية».

وقالت ستيلا كوكس مديرة داوناي داي جلوبل انفستمنت ليمتد انه على الرغم من غياب السوق الثانوية فان اصدار الصكوك اخذ في النمو حيث أعلن عن اصدارات قيمتها تسعة مليارات دولار في عام 2006. وتذهب تقديرات شركة ماكنزي الاستشارية الى ان اصدار الصكوك ينمو بمعدل 44 في المئة سنويا. وهذا النمو يدفع اليه تفضيل كثير من المستثمرين من منطقة الشرق الاوسط للتمويل الاسلامي الذي قفز بسبب اسعار النفط القياسية المرتفعة وبقاء المزيد من السيولة في منطقة الشرق الاوسط بعد هجمات 11 من أيلول (سبتمبر) 2001 على الولايات المتحدة وتزايد الاحساس بالهوية بين المسلمين في العالم العربي. وبسبب الطلب القوي فان الصكوك يمكن ان تصبح وسيلة رخيصة نسبيا للشركات لتدبير التمويل.

تعاون أوروبي مع سورية لتشجيع السياحة فيها

■ دمشق ـ يو بي أي: قالت مصادر أوروبية امس الخميس إن مركز الأعمال السوري الأوروبي سيعمل، بالتعاون مع جهات حكومية ومعلوماتية سورية وأوربية، على تشجيع الاستثمار السياحي في البلاد وذلك من خلال فعاليات اللقاء السوري ـ الأوروبي التي تبدأ في مدينة حلب اعتباراً من اليوم الجمعة وعلى مدى 3 أيام.

وقال المركز في بيان له إن «مركز الأعمال السوري الأوروبي ومركز المعلومات الأوروبي بالتعاون مع وزارة السياحة السورية واتحاد غرف التجارة والسياحة السورية سيقيم أيام اللقاء السوري الأوربي الخامس في قطاع السياحة في قاعة العرش في حلب شمال البلاد بين الـ12 والـ14 من الشهر الجاري».

وقال البيان إنه «إنطلاقاً من أهمية قطاع السياحة الذي يعتبر واعداً في سورية فقد تم اختيار مدينة حلب لغناها الثقافي والتاريخي ولكونها عاصمة الثقافة الإسلامية للعام الحالي».

وأضاف أن اللقاء يهدف إلى «الترويج للسياحة والاستثمار السياحي في سورية والمساهمة في تحسين صورة سورية في الخارج وتشجيع وزيادة التعاون بين الشركات السياحية في كل من سورية وأوربا عبر تنظيم لقاءات ثنائية وكذلك تشجيع ومساعدة الشركات السياحية السورية لتتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية».

وأشار إلى أن اللقاء رسميا سيفتتح «يوم غد على أن يقدم عرضاً عن السياحة في سورية بعد غد إضافة إلى تنظيم لقاءات ثنائية بين الشركات المشاركة».

وتابع أن «عدد الشركات المشاركة في اللقاء يبلغ 72 شركة منها 45 سورية من محافظات دمشق وحلب وحمص واللاذقية وطرطوس والرقة و27 شركة أوروبية من فرنسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا واليونان وتركيا وألمانيا واسبانيا وبلغاريا».

وتوقع البيان «قيام نحو 700 لقاء ثنائي خلال الأيام المذكورة لمناقشة إمكانيات فرص العمل بين الشركات السورية والأوروبية بما يسمح بزيادة التعاون السياحي بين الدول التي تمثلها هذه الشركات مع سورية».

ويتزامن اللقاء «مع يوم مشاريع التعاون بين سورية والاتحاد الأوروبي الذي سيقام بمناسبة يوم أوروبا وذلك في قاعة العرش في حلب ... وسيتم خلاله عرض 14 مشروعاً أوروبيا مصمماً لدعم الحكومة السورية في عملية الإصلاح والتحديث»، و«تدير هذه المشاريع بعثة المفوضية الأوروبية ضمن حقيبة مالية تصل إلى أكثر من مئتي مليوني يورو بين شالحكومة السورية والاتحاد».